

دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة

الأستاذة حافظي سعاد

أستاذة محاضرة ب بكلية الحقوق والعلوم السياسية - تلمسان -

مقدمة

بعد أن كانت مشكلة تصفية الاستعمار هي شغل الشاغل لدول العالم الثالث قبل بلوغ مرحلة الاستقلال السياسي، أصبح الهم الأول لهذه الدول هو بلوغ الاستقلال الاقتصادي والخروج من مأزق التخلف والتبعية والتوجه بعزم نحو التنمية ولكل فرد الحق في المشاركة في التنمية وفي الإفادة منها، ويجب أن تنصب التنمية على الأفراد باعتبارهم القائمين بها والمتقدمين منها، فالإنسان الفرد هو محور عملية التنمية وله الحق في أن يشارك مشاركة فعالة نشطة في ها وأن يستفيد منها وقد عبر الإعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام على هذه المعاني في المادة الأولى منه التي وصفت الحق في التنمية بأنه من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف واسترسلت المادة المذكورة في بيان دلالات هذا الحق، فاعترفت لكل إنسان ولجميع الشعوب بالحق في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

كما أشارت المادة المذكورة في فقرتها الثانية إلى العلاقة بين الحق في التنمية وحق تقرير المصير قد نصت على حق الإنسان في التنمية يشمل أيضا إعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير الذي يشمل حد ممارسة حقها غير قابل للتصرف في ممارسة حقها في السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.¹

المبحث الأول: الأساس القانوني للحق في التنمية

ورد النص على هذا الحق بشكل صريح في إعلان فيلا ديلفايا الخاص بأهداف وأغراض منظمة العمل الدولية الذي أقره المؤتمر العام للمنظمة في 1944/5/10

1- أنظر، عبد الرزاق مقرئ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية دار الخلدونية ط.1، 2008 .

والذي أكده على حق البشر جميعهم 1986 بغض النظر عن الجنس والعقيدة أو النوع في متابعة السعي وراء رفاهيتهم المادية وتقديمهم الروحي في ظل الظروف قوامها لا لحرية والكرامة والاستقلال الاقتصادي وتكافؤ الفرص. ويمكن القول أن الحق في التنمية والحق المتفرع عنه في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية هما حقان متفرعان عن حق الشعوب في تقرير المصير، غير أن استخدام المصطلح بشكل صريح جاء لأول مرة على لسان وزير خارجية السنغال في خطاب أمام الجمعية العامة في 23/9/1966 وفي عام 1972 ألقى القاضي السنغالي كييامباي محاضرة في المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بعنوان الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان ودافع كازلفازاك مدير المعهد السابق وقنّذ على فكرة وجود الجيل الثالث لحقوق الإنسان إلى جانب الجيل الأول والثاني من حقوق الإنسان أسماء حقوق التضامن من بين الحقوق الأخرى الحق في التنمية والحق في البيئة صحية ومتوازنة والحق في السلم والحق في الإفادة من الإرث المشترك للإنسانية والهدف من الجيل الثالث المقترح هو التوفيق بين حقوق الإنسان المدنية والسياسية المسماة بالحقوق الشكلية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسماة بالحقوق الحقيقية وذلك على أساس أنه من أجل التمتع بالمجموعة الأولى من الحقوق يتعين ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة تكفله المجموعة الثانية منها وهي مسألة جرى تحليلها وبحثها باستفاضة وفي الوقت الذي اعترفت لجنة حقوق الإنسان صراحة بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، أوصت بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعوة الأمين العام بالتعاون مع اليونسكو والوكالات المتخصصة الأخرى إلى إجراء دراسة عن موضوع الأبعاد الدولية للحق المذكور من حيث علاقته بحقوق الإنسان الأخرى القائمة على التعاون الدولي بما في ذلك الحق في السلم على أن توضع في الاعتبار متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد واحتياجات الإنسان الخاصة الأساسية والى تقديم دراسة بغية النظر فيها في دورتها الخامسة والثلاثين وبعد أن نظرت اللجنة في الدراسة المطلوبة أكدت من جديد على وجود الحق ولاحظت أن ممارسة الحق في التنمية تعني أن يسود السلم وأن يقوم النظام الاقتصادي الدولي مبني على احترام حقوق الإنسان وشددت على واجب كل الدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة في أن تهيئ الظروف اللازمة للتنمية ودعت في الوقت ذاته الأمين العام للأمم المتحدة إلى القيام بدراسة حول الأبعاد الإقليمية والوطنية للحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان.

وفي هذه الأثناء أشار الإعلان العنصر والتميز العنصري الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو عام 1978 إلى حق كل إنسان وكل جماعة بشرية في تنمية البشرية المادة الأولى وفي عام 1981 قررت لجنة حقوق الإنسان أثناء فريق عمل حكومي يتكون من خبراء حكوميين يعينهم رئيسها وتكون مهتمة بدراسة نطاق ومضمون الحق في التنمية وأنجح الوسائل للتأمين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكررت الجمعية

العامرة مرارا عقب ذلك أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف واعتمدت الجمعية العامة 1986/12/4 إعلان الحق في التنمية بأغلبية 146 دولة، جرى التأكيد على الحق في التنمية كذلك عام 1993 من قبل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا حيث ورد في الفقرة العاشرة من الإعلان الصادر عن المؤتمر أن الحق في التنمية حق أصيل وأنه لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

واعتبرت التنمية الاقتصادية للدول النامية والتخلص من كافة المواد والنفايات السامة أو الخطرة في هذه الدول فضلا عن شطب عن ديون العالم الثالث من أهم المسائل في تنزيل العقبات أمام الاعتراف بالحق في التنمية وقامت لجنة حقوق الإنسان بمقتضى القرار 72/ 1998 بإنشاء فريق عمل ثالث بشأن الحق في التنمية لمدة مفتوحة، وأنيط بالفريق عدة مهمات أهمها مراقبة ومراجعة التقدم المحرز في مجال تعزيز وتنفيذ الحق في التنمية مراجعة التقارير المحولة من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقييم الاستشارات والإرشادات إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن أعمال تطبيق الحق في التنمية، كما لقي الحق في التنمية دعما خارج إطار الأمم المتحدة سواء في ايطار المنظمات الإقليمية أم في الدوائر غير الحكومية مثل اتحاد القانون الدولي في مؤتمريه المنعقدين في مونتريال عام 1982 وباريس 1984.

المطلب الأول : مضمون الحق في التنمية

كانت سياسة التنمية تقوم على زيادة في مجموع الإنتاج الكلي وكان الرأي السائد هو إمكانية قياس التنمية عن طريق زيادة العائد أو الإنتاج القومي الصافي والاحتمالي غير أنه اتضح أن النمو الاقتصادي في الدول النامية لا يعود في حداته بالنفع على مجموع الطبقات الفقيرة وأنه لم يقترن دائما بتحسين مستوى المعيشة الغالبية العظمى من السكان، أي أن النمو الاقتصادي لا يؤدي تلقائيا إلى توزيع أكثر عدالة للثروة والى تشجيع حقوق الإنسان الاجتماعية وقد اصطحب الكفاح من أجل الاستقرار السياسي كشرط مسبق للنمو الاقتصادي، والواقع أن النمو شيء والتنمية شيء آخر، الأول نوبعد مادي اقتصادي فقط .

أما الثانية فهي عملية شاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تتوخى قبل كل شيء توفير حد أدنى للمعيشة لهم، إنها تعني مكافحة الفقر والظروف الانسانية والتنمية لا تعني فقط تحسين الأوضاع الاقتصادية فحسب وإنما تتطلب كذلك تحقيق المزيد من الكرامة الإنسانية حقوق الفرد والأمن والمزيد من العدل والإنصاف، كما أنها تتوخى توفير نوعية معينة من النمو، فهي تهدف إلى تحرير الإنسان أو خلق إنسان جديد عن طريق توفير ظروف يمكن معها تفتح شخصية والازدهار الحر لها في جوانبها كافة فاحترام حقوق الإنسان عنصر أساسي في عملية التنمية والكائن البشري هو الشخص المركزي في التنمية وانجاز تقدم دائم في مجال وضع حقوق الإنسان ولا بد أن

يرتكز التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي على احترام كرامة الشخص الإنساني وقيمه ويجب أن يكفلا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وقد تأكد هذا البعد الجديد للتنمية في إستراتيجية الأمم المتحدة للعقد الثالث للتنمية 1980-1990 التي تؤكد على وجوب تعزيز عملية التنمية لكرامة الإنسان ومع أن إستراتيجية لا تأتي على ذكر حقوق الإنسان فإنها تدعو إلى إنقاص الفقر والقضاء عليه والتوزيع العادل للمنافع والفوائد المترتبة على التنمية².

وتحقيق العمالة الكاملة بحلول عام 2000، وتوفير التعليم العام على أوسع نطاق مستطاع وتحقيق مستوى صحي بحلول العام ذاته يتيح لجميع الشعوب أن تعيش حياة منتجة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير المبادئ الأساسية والهياكل الأساسية للسكان جميعها في المناطق الريفية والحضرية وبعد حلول العام 2000، يحق لنا أن نتساءل أين نحن الآن من هذا كله؟ ألسنا نشهد في ظل تزايد ضغوطات العولمة وإطلاق العنان لآليات السوق تراجعاً هائلاً في هذا المضمار؟ المدينون بالحق في التنمية الدولة ذاتها والمجتمع الدولي والدول الصناعية فتقع مسؤولية التنمية في العالم على عاتق المجتمع الدولي فميثاق الأمم.

وهكذا يتبين بوضوح أن اعتراف الحق في البيئة نظيفة أو مناسبة مازال مقتصرًا على أعمال وجهود ذات طابع إعلاني وأنه لم يستقل كأحد حقوق الإنسان المعترف بها في اتفاقيات حقوق الإنسان المتحدة.

وبموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتمتع كل شخص بأن توفر له من خلال الجهود القومي والتعاون الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لاغنى عنها ولتنامي الشخصية في حرية المادة 22، ولكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي دولي يمكن أن تتحقق في ظل الحقوق والحريات المنصوص عليه في هذا الاعلان. وقد تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية النص في المادة 11 منه على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف يوفر له ولأسرته حاجاته في الغذاء والكساء والسكن وحقه في التحرر من الجوع.

واعترف إعلان طهران السابق ذكره في الفقرة 13 منه بالمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن كفالة الوصول إلى مستوى أدنى للمعيشة كما أشار الإعلان حول التقدم والإنماء الاجتماعي محل الاهتمام المشترك وألقي ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية 1974 على الدول واجب التعاون معها بصورة فردية وجماعية، وفي إعلان الحق في التنمية عبرت الجمعية العامة عن إدراكها أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى إقامة

²-أنظر، محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان، الحقوق المحمية،

ج.2، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص.415.

نظام اقتصادي دولي جديد دولي، ومن المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز التنمية البلدان النامية على نحو أسرع والتعاون الدولي الفعلي. ولا بد من التنويه إلى وجود العديد من المؤسسات التنموية الدولية من بينها مؤسسات يقع على كاهلها في مجال التجارة الدولية وهما: منظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتتم المساعدات متعددة الأطراف للدول النامية من خلال المنظمات المالية أو النقدية للصندوق الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والواقع أن المجتمع الدولي بحاجة ماسة إلى أن يبذل جهداً حثيثاً لتعديل النظام الاقتصادي القائم، ولإعادة النظر في قواعد التجارة الدولية وقواعد السلوك والتجارة الدولية وقواعد سلوك الشركات المتعددة الجنسيات ونقل التكنولوجيا والممارسات التجارية المقيدة غير أن مسؤولية تنمية الدول النامية لا تقتصر على الدول الاستعمارية، وإنما تشمل كذلك الدول التي ليس لها ماضي استعماري وفي ميثاق الحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية التي صدر بأغلبية ساحقة أغلبية 120 دولة لصالحه مع معارضة ست دول وامتناع 15 دولة عن التصويت والواقع أن الحق في التنمية يرتبط في التطبيق بإقامة نظام اقتصادي دولي عادل يحل محل النظام الاقتصادي الراهن وفي فكرة أبرزها إعلان الحق في التنمية بوضوح عندما أكد على واجب الدول بالتعاون فيما بينها من أجل التعاون وتأمين التنمية وإزالة العوائق التي تعترضها.

المطلب الثاني: مبررات الحق في التنمية

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمراً ضرورياً ومطلباً ملحا لعدة أسباب منها على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي، نجد أن علاقات التبعية تربط الأغلبية السائدة البائسة من الدول النامية بالأقلية القومية من الدول الصناعية المتقدمة فهي تحدها بحاجاتها من الموارد الأولية ومن اليد العاملة الرخيصة وتستورد منها البضائع والسلع المصنعة ويزيد التبادل غير المتساوي بين الطرفين والفجوة الرقمية بينهما من الهوة التي تفصل بين دول العالم الثالث والعالم الصناعي.

إن عدم المساواة الاقتصادية بين الدول هو نتيجة لعلاقات الهيمنة والتبعية مما يتعين على الدول الصناعية أن تخفف من حالة عدم المساواة بينهما وبين الدول النامية في شيء القول أن جزءاً من ثروات البلدان الاستعمارية قد تراكم عبر قرون طويلة من الاستغلال والنهب الاستعماري ومن جهة أخرى يبدو أن الفروق الاقتصادية لا تتفق مع السلم والأمن فالنظام الاقتصادي الحالي وما يتميز به من قوة من فقر وظلم وبؤس وهو من الإجحاف ويؤدي بدهاءة إلى نزاعات تؤدي إلى صراعات وهكذا يبدو أن تعزيز الحق في التنمية هو من مصلحة الجميع ويعزز الاعتماد المتبادل بين الدول والمصالح المشاركة ويكافح نصف دول العالم حالياً على بقائهم على الحياة من أجل التنمية وهذا ما تضمنته الفقرة 8 من عقد الثالث للتنمية إستراتيجية أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين رفاهية تجمع السكان تحسيناً دائماً لمشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد الناتجة

عنها توزيعا عادلا وبهذا المعنى يتطلب اعتماد الحق في التنمية قبل كل شيء ردم الهوة التي تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة كما يجد الحق في التنمية أساسه من واجب التضامن وعدم إنكار الآخرين ويندرج في هذا الإطار مفهوم أو مدرك الإرث المشترك للإنسانية الذي تسخر بموجب الموارد الطبيعية.

إن المتأمل في البنية المؤسساتية لاقتصاد أي بلد يرى بأنه هناك مجموعة من المنظمات تختلف في مجال نشاطها وفي الهدف من وجودها ولعل من أبرز هذه المنظمات نجد المنظمات الغير الحكومية التي أصبحت في الوقت الراهن لا تقل أهمية عن المنظمات الحكومية حيث أنها تحضى باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة. حيث تنصدر الاهتمامات العامة، السياسية والاقتصادية، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث بعد القطاع العام والقطاع الخاص فالمنتبع لمسيرة العمل الخيري أو التطوعي يرى بأنه شهد نموا متسارعا بالدول الغربية في القرنين الماضيين، حيث استحوذ على حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، ومن المتوقع أن يزداد دور منظمات القطاع الخيري، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد وفي هذا الإطار نتساءل: ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة؟

المبحث الثاني تعريف القطاع الخيري والمنظمة غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تختلف تسمية القطاع الخيري باختلاف المنطلق الثقافي والبيئي، فهو قطاع تطوعي أو غير حكومي، أو قطاع لا يهدف لتحقيق الربح، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي أو الجمعيات الخيرية العامة وذوي البر والإحسان، كل هذه الأسماء تطلق للدلالة علي مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع منظمات الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام.

في محاولة لوضع تعريف موحد وتوحيد تصنيفه تبنت جامعة (جونز هوبكنز) بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه (بنية المؤسسة وعملياتها). ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماءه (التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية) حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة

لنفسها والتي تقوم على التطوع³. أما المنظمة غير الحكومية فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية. كما يشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت. كما عرفت المنظمة غير الحكومية بأنها نسيج غير حكومي (غير ربحي) وقد تكون كبيرة أو صغيرة نبنوية أو دينية وقد تعمل لصالح أعضائها فقط، أو لكل من يحتاج إلى مساعدة، بعضها يركز على قضايا محلية وبعضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية عالمية. وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه". من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف دقيق للمنظمات الغير الحكومية على أنها منظمات يبادر إلى تشكيلها رواد متطوعون يعملون لصالح قضايا عامة أو يعملون لصالح آخرين.

خصائص المنظمات غير الحكومية: تتميز المنظمات الغير الحكومية عن المنظمات الحكومية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: - أنها تنشأ مستقلة عن الدولة، وأن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء. - أنها تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات⁴. أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس. - أن لا تكون مؤسسة ربحية. - تخضع الهيئات والمؤسسات الخيرية لرقابة ضريبية صارمة. - الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه

3- عادل أحمد الكسادي، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد (24)، يوليو، 2003، ص 43 - 44.

4- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المنظمات العربية غير الحكومية، مجلة الشؤون العامة، العدد (20) يوليو، 2002، ص 8-9

- غيث فريز، بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية، بحث مقدم إلى، مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة، الدوحة، 2002، ص 3-8 .

إبراهيم بن علي الملحم، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للإدارة، دمشق، 2003، ص 200 .

برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002 - تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، نيويورك، 2002، ص 102 .

أماني قنديل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، مجلة المظلة، العدد 33/34، 2004، ص 20 .
مركز الخليج للبحوث، الخليج لعام 2003، التقرير السنوي الاول، دبي، يناير، 2004،

المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.⁵(157) - ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات، كما تنتم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية. - حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أعلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.

- تتلقى المؤسسات الخيرية دعماً حكومياً يأخذ أشكالاً مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلية. - طبقاً للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها.
- القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلاً عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

المطلب الأول : أنماط المنظمات غير الحكومية

لقد تم تصنيف المنظمات غير الحكومية وفقاً للمعايير التالية، الحجم والعضوية والوظيفة على النحو التالي: تصنيف حسب التوزيع الجغرافي: منظمات محلية، منظمات وطنية، منظمات أجنبية ودولية. تصنيف حسب المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة: زراعي، خدمي، صناعي أو حرفي. تصنيف حسب المعيار الجنسي: رجال، نساء. تصنيف حسب معيار الحجم: كبيرة، صغيرة. تصنيف حسب المعيار الطبقي: مزارعين، عمال، طبقة وسطى. - تصنيف حسب المعيار الثقافي: ديني، عرفي، قرابي. كما أن هناك تقسيمات أخرى للمنظمات تتضمن أربع جوانب هي :

- منظمات حكومية: يضمها تشريع وتمويل حكومي، وبها موظفين مثل مكاتب الضمان الاجتماعي.
- منظمات أهلية: تقوم بالجهود الأهلية ويمولها الأهالي مثل الجمعيات الخيرية الخاصة.
- منظمات مشتركة: يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والأهالي.

5 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، نيويورك، 2002، ص 105 .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، نيويورك، 2000، ص 40
- مركز المعلومات والتوثيق للشباب الفرنسي، WWW.Cidg.com
أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2004، ص 52 .

علي الطراح، التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي - النجاحات والاختراقات، المنامة، 2003، ص 223.

- منظمات دولية: وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونسكو والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.
- الصيغ المؤسسية للعمل الخيري بسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد، غير أن المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المشكلة للقطاع الثالث في البلدان الغربية تتوزع فيما بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية والجمعيات، وبيانها فيما يلي:
- المؤسسة الخيرية: Foundation تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية ومنافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل.

الاستئمان : Trust وهو أن يضع الشخص ماله -عقارا أو منقولا - أو جزءا منه في حيازة شخص آخر يسمى (الأمين) أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون (مجلس الأمناء) ليقوم بتوظيف هذا المال، واستثماره لمصلحة شخص آخر أو أكثر من أولاد الوصي أو نريته، خاصة القصر منهم وعديمي الأهلية والأرامل بهدف صيانة ثروته وعدم تبديدها وهذا ما يسمى بالاستئمان (الأهلي) وقد يكون هدف الموصي هو تحقيق مصلحة عامة يختارها هو، وهذه الحالة في الاستئمان تسمى (الاستئمان الخيري) والأمين أو مجلس الأمناء قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كالمصارف والشركات المتخصصة في استثمار أموال (الترست) وإدارتها.

الجمعية: Association يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم)، بدافع حب الخير وخدمة الغير -أو خدمة أعضاء الجمعية، أو فئة اجتماعية ما - وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيقها

انه في الدول المجاورة مثل مصر تم تشكيل لجنة للتنمية المستدامة تتعاون مع جميع الأطراف الأخرى المعنية من أجل وضع استراتيجية مشتركة لعملية التنمية المستدامة. وعلى المستوى الوطني تقوم الوكالة المصرية للشؤون البيئية (EEAA) بمتابعة وتنسيق المسائل المتعلقة بالبيئة مع الوزارات المعنية، بهدف ضمان التنمية المستدامة. وسوف يقوم كل من برنامج الإعلام والمتابعة في مجال البيئة (EIMP) ومشروع نظام الإعلام البيئي اللذين هما قيدين إنجاز حاليا، بمساعدة صانعي القرار في وضع وتطبيق السياسات والقوانين

والبرامج فيميدان البيئة. وقد تم الإعداد لمشروع وطني يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بمختلف الوكالات الحكومية في إطار قمة الأرض بهدف تجنب تداخل مسؤوليات وتنتشر تونس، فيما تنتشر، تقارير سنوية حول حالة البيئة. وتسعى مؤشرات الإستدامة المعروضة بصورة محدودة في المرحلة الحالية، إلى تقييم التطور العام الملاحظ على الصعيد البشري، والاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، وتستند هذه المؤشرات على الفلسفة العامة لجدول أعمال القرن 21 على الصعيد الوطني. وقائمة المؤشرات ليست شاملة وإنما محدودة، ولا يزال النهج استكشافياً. أما بالنسبة للجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد وضعت آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية⁶.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين عملية الإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكين من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجمة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 .

أما بالنسبة للأهمية الاقتصادية للمنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تحتل المنظمات غير الحكومية مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول الغربية وهذا للدور الذي تؤديه وسنحاول ربط نشاط المنظمات غير الحكومية بأبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

1 - المنظمات غير الحكومية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لقد استحوذت المنظمات الغير الحكومية على حيزا مهما من الثروة القومية في بلدان المتقدمة، وتقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية، وهو قطاع ثالث شريك للقطاعين الآخرين (القطاع العام والقطاع الخاص) في عملية التنمية البشرية، بما يملكه من جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية فالإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة 2003 تشير إلى أن القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي يضم في إطاره 1514972 منظمة وجمعية،

⁶ - بوزيان الرحمانى هاجر، بكدي فطيمة التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير

و32000 مؤسسة وفاقية، ويتم الترخيص يوميا لـ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري، وينتظم في هذا القطاع قرابة 11 مليون موظفا بصفة دائمة، ، بينما بلغت إيراداته (تبرعات المحسنين وذوي البر والإحسان) حوالي 212 مليار دولار أمريكي(09)، إضافة إلى 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية، بواقع 5 ساعات عمل أسبوعيا في التطوع في جميع التخصصات. إذن ما نخلص إليه من هذه المعلومات هو أن المنظمات غير الحكومية تسعى جاهدة إلى تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال امتصاص البطالة والعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان والوصول إلى التوزيع العادل للدخل.

2- المنظمات غير الحكومية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تعمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة، خيرية وصحية وتعليمية واجتماعية وترفيهية ورياضية ودينية، تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري ، حيث تنتج الخدمات وتساهم أحيانا في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي ، كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية ، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها، ومن بين الاهتمامات الرئيسية للمنظمات الغير حكومة نجد تلك ذات الطابع الاجتماعي كالشراكة المجتمعية والجمعيات الخيرية التي تعمل على نشر الوعي وإصلاح المجتمع وهو ما يتطلب من هذه المنظمات كفاءة عالية.

3- المنظمات غير الحكومية والبعد البيئي للتنمية المستدامة لو نتفحص أصناف المنظمات نجد تلك الجمعيات والمنظمات التي تصب جل اهتماماتها في القضاء على التلوث البيئي والحفاظ على الغطاء النباتي والثروة المائية والحيوانية فهناك جمعيات شعارها التشجير ونشر الوعي بضرورة الحفاظ على الثروة النباتية وهناك جمعيات أخرى شعارها القضاء على تلوث البيئة الناجم عن قلة وعي أفراد المجتمع بضرورة العيش في محيط نظيف يضمن الممارسة الحسنة لكل الأعمال الإنسانية إذن ما نخلص إليه هو أن المنظمات الغير الحكومية لكي تحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة يجب ان تتمتع بفعالية وكفاءة عالية في أداء مواردها البشرية⁷.

⁷-إبراهيم، يوسف، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، دراسة جغرافية تنموية، مقدم الى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين؛ البنك الدول، مواضع الخلل في النظام التعليمي وأسبابها، طرق المعالجة ومستقبل التعليم، تقرير عن واقع التعليم العربي، الجزيرة نت. 2009 موقع

الخاتمة:

أن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في التنمية بوصفها شريكا لكل من القطاع العام والقطاع الخاص، يستدعي تبني مجموعة من الإجراءات الكفيلة بمواجهة المعوقات والمشاكل والتحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية، تتمثل بالاتي :

1- العمل على سن وتطوير منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية وتحدد العلاقة بينها وبين الحكومات بما يضمن شفافيتها واستقلالها وتنمية مواردها .

2- تقييم الدعم الفني والمالي الحكومي للمنظمات غير الحكومية في إطار شراكة من أجل إنجاز برامج ومشاريع تنموية منسجمة مع السياسات القطاعية الحكومية لمختلف الفئات الاجتماعية.⁸

3- إنشاء شبكة خليجية للمنظمات الخيرية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تنسيق جهودها الخيرية في تقديم المساعدات على نطاق أكبر واشمل. وكذلك التعاون في مجال تحقيق الاستثمار المجدي لأموال الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁹

4- تشجيع وتحفيز المتطوعين للعمل في المنظمات غير الحكومية كجزء من الخدمة المدنية التي يمكن ان يطالب بها المواطنون أو بأي شكل آخر .

5- قيام كل منظمة غير حكومية بإعداد خطتها الإستراتيجية ومشاريعها وبرامجها، وكذلك الموارد الضرورية لإنجاز هذه المشاريع والبرامج .

6- حث صناديق وبنوك التنمية الإقليمية والإسلامية على فتح نوافذ تمويلية للمنظمات غير الحكومية .

7- بناء قاعدة معلومات حول المنظمات غير الحكومية الخليجية لسد الفجوة والنقص في ذلك، ولخدمة الباحثين ومتخذي القرار في دول مجلس التعاون الخليجي.

أن مساندة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون ان ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

8 --الخطيب، عبدالله، دور الدولة بالنهوض بمستوى تعليم المرأة، مركز الدراسات- 2009

بالنسبة للجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في الماضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة فان مثال لبسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة ان الرغبة غير كافية وانما القدرة على تطبيق المخطط تاتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة من:

- الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل البنى التحتية.
- تكثيف سياسات الوعي البيئي .
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة.
- محاولة سد الفجوة بين التعليم بمستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.

قائمة المراجع

- 1- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية دار الخلدونية ط.1، 2008
- 2- محمد يوسف علوان محمد خليل موسى القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية ج.2، دار الثقافة لنشر والتوزيع الأردن 2007
- 3- عادل أحمد الكسادي، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد (24)، يوليو، 2003.
- 4- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المنظمات العربية غير الحكومية، مجلة الشؤون العامة، العدد (20) يوليو، 2002.
- 5- غيث فريز، بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية، بحث مقدم إلى، مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة، الدوحة، 2002.
- 6- إبراهيم بن علي الملحم، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للإدارة، دمشق، 2003.
- 7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002 – تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، نيويورك، 2002،
- 8- أماني قنديل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، مجلة المظلة، العدد 33/34، 2004،
- 9- مركز الخليج للأبحاث، الخليج لعام 2003، التقرير السنوي الأول، دبي، يناير، 2004
- 10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، نيويورك، 2002 .

- 11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، نيويورك، 2000.
- 12- مركز المعلومات والتوثيق للشباب الفرنسي، WWW.Cidg.com
- 13- أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2004
- 14- علي الطراح وآخرون، التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي – النجاحات والإخفاقات، المنامة، 2003.
- 15- بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير
- 16- إبراهيم، يوسف، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، دراسة جغرافية تنموية، مقدم الى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين؛ البنك الدول، مواضع الخلل في النظام التعليمي وأسبابها، طرق المعالجة ومستقبل التعليم، تقرير عن واقع التعليم العربي، الجزيرة نت. 2009 موقع
- <http://www.aljazeera.net/NR/exere>
- 17- الخطيب، عبد الله، دور الدولة بالنهوض بمستوى تعليم المرأة، مركز الدراسات- <http://www.amanjordan.org/aman> 2009
-